

## تنامي ظاهرة تأسيس التكتلات الاقتصادية في العالم...قراءة في نماذج مختلفة

### The Growing Phenomenon of Establishing Economic Blocs in The World ... Reading in Various Models

بناني حورية<sup>1</sup>

طالبة دكتوراه/المخبر المتوسطي للدراسات القانونية / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[houria.benani@univ-tlemcen.dz](mailto:houria.benani@univ-tlemcen.dz)

بن بوزيان محمد

أستاذ دكتور/العملة و المؤسسات المالية بالمغرب / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

[mohamed.benbouziane@univ-tlemcen.dz](mailto:mohamed.benbouziane@univ-tlemcen.dz)

تاريخ الاستلام: 09-06-2020 تاريخ القبول: 18-11-2021 تاريخ النشر: 31-12-2021

#### الملخص:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة بل ترجع بالتحديد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد و الملفت للإنتباه هو تنامي هذه الظاهرة حيث يشهد العالم قيام تكتلات اقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحول التنافس بين الدول من المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي بتكوين تكتلات إقليمية في كل من آسيا وإفريقيا، و أمريكا و أوروبا باعتبارها الأداة الأنسب لتحقيق التنمية و رفاهية الشعوب.

**الكلمات المفتاحية :** العلاقات الاقتصادية، التنمية، رفاهية الشعوب، الدول المتقدمة، الدول النامية.

**تصنيف JEL:** O1, F630, F550, F500

---

<sup>1</sup> المؤلف المراسل

**Abstract:**

Economic blocs are not considered a modern phenomenon, but rather go back specifically to after the Second World War. However, what is new and striking is the growth of this phenomenon, as the world witnesses the emergence of economic blocs in developed and developing countries alike. Where it can be said that the growth of this phenomenon in the last decade of the twentieth century made it a basic feature that normalized international economic relations, and the competition between countries shifted from the security field to the economic field by forming regional blocs in Asia and Africa, America and Europe as the most appropriate tool to achieve Development and the welfare of the people.

**Keywords:** economic relations, development, people's welfare, developed countries, developing countries.

**Jel Classification Codes:** F500, F550 , F630 ,O1

**مقدمة:**

يقوم النمو الاقتصادي و التنوع الاقتصادي و النشاط الصناعي بمختلف مظاهره ومراحلته إلى البحث عن مصادر الأمان و الدعم وهو ما يسمى الأمان الاقتصادي .

ومن أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الحديث سعي الدول المتقدمة و النامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية تتضاءل فيها الاقتصاديات المنفردة ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه بهدف الحصول على أكبر مكاسب من التجارة الدولية , كما أدى التطور التكنولوجي وتجمع رؤوس الأموال إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

وفي ظل هذه التوجهات الاقتصادية تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم إلى ميدان اقتصادي بحث وبرزت إلى الوجود ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقد نمت هذه التكتلات نتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو إنشائها أو الدخول فيها وارتبط هذا النمو بظهور الأحلاف السياسية و الإيديولوجيات وتسارع الخطى نحو العولمة وما رافقها من عمليات تحرير التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال. بالإضافة لهذا تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل في مجالات الاستثمار والتجارة. وبهذا أصبحت التكتلات الاقتصادية جدار لمواجهة الإقتصادات الأخرى القوية.

وعليه إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت تطورات وظواهر متعددة فإن هناك ظاهرة واضحة فرضت وجودها على الساحة الدولية ألا وهي تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية وقد تحقّق ذلك في جميع مناطق العالم وهو ما سنقف عليه في كل من إفريقيا وآسيا, أمريكا الشمالية و أوروبا.

بناء على ذلك تمحورت إشكالية الدراسة كالتالي: فيما تتمثل أهم العوامل التي تدفع بالدول على اختلافها متقدمة كانت أو متخلفة على الانضمام للتكتلات الاقتصادية و ما أبرز هذه التكتلات على الساحة الدولية؟

وكفرضية يمكن أن نقول: هناك مجموعة من الدوافع الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي ساهمت في تشكيل التكتلات الاقتصادية و لعل أبرز مثال على ذلك التجربة الأوروبية.

## 1- الإطار العام للتكتلات الاقتصادية :

### 1-1 مفهوم التكتلات الاقتصادية: تعددت تعريف ومفاهيم التكتلات وسنحاول أن نوجز أهمها كالتالي:

يقصد بالتكتلات الاقتصادية استغلال الإمكانيات البشرية و المواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية<sup>1</sup>.

ويرى البعض أن التكتلات الاقتصادية تعني إنشاء أو تأسيس تجمع إقليمي يجري تنظيمه بوعي في إطار تحالف بين عدة دول ذات أساس سياسي واجتماعي متجانس بهدف توفير الظروف الاقتصادية و السياسية الملائمة لتطوير القوى الإنتاجية بصورة أكثر. و المقصود بالتجانس انتماء إقتصادات الدول المتكاملة إلى نوع واحد من علاقات الإنتاج , كأن تنتج دولة الحديد الخام, وتقوم الأخرى بإنتاج الصلب.<sup>2</sup> إلا أن هذا لا ينفي إمكانية وجود تعاون اقتصادي بين دول ذات نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة لكن هذا النوع من التعاون لا يمكنه الإرتقاء مستقبلا إلى مستوى التكامل.

كما يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها, تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة و إلغاء الحواجز الجمركية. ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت شرقية أو غربية فإن هدفها هو التكامل الاقتصادي باستغلال الإمكانيات الموزعة في أنحاء التكتل.<sup>3</sup>

### 2-1 شروط التكتلات الاقتصادية: يوجد العديد من الشروط لابد من توافرها لنجاح و استمرار التكتلات الاقتصادية و منها:

\* إن شكل التكتل ودرجة رقيه تعتمد إلى حد كبير على تطور البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والسياسي للدول الأعضاء.<sup>4</sup>  
\* التجانس التاريخي و الجغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجها, بمعنى أن تنتمي اقتصاديات الدول الأعضاء إلى نمط متقارب في المجالات المختلفة السابق ذكرها.

\* إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وتنفيذ الأهداف التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره, تكون مهمته إعداد وتنسيق الخطط والسياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.<sup>5</sup>

\* وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على صعيد المعلومات والمستوى الوظيفي والتقني. وهناك شروط أخرى منها:<sup>6</sup>

\* وجود أطروحات سياسية مشتركة بين دول التكتل الاقتصادي, وتبادل وجهات نظر متطابقة ومتوافقة  
\* توفر الثقة بينهم

\* اقتناع الرأي العام و الهيئات الاقتصادية القومية بأن التكتل سيحافظ على التزامه ببذل الجهود المطلوبة لإنجاح التكتل الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد الرحيم , إكرام, (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية

البديلة. القاهرة: مكتبة مدبولي ص 42.

<sup>2</sup> عبد الحميد , عبد المطلب, (2004). السوق الإفريقية المشتركة و الاتحاد الأوروبي. القاهرة: مجموعة النيل العربية ص 112-113.

<sup>3</sup> محمد , عمر مصطفى, (2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة". القاهرة: مؤسسة طبعة للنشر و التوزيع ص 45.

<sup>4</sup> محمد , محمود يونس . نجا , علي عبد الوهاب, (2016). الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية معدلات التبادل, العولمة والتكتلات الاقتصادية, التكامل الاقتصادي, الصرف الأجنبي. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي ص 193.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق, ص 193.

<sup>6</sup> بوشول, السعيد, (2015), " مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية", أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, تخصص تجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , الجزائر , ص 11.

### 3.1 دوافع تأسيس التكتلات الاقتصادية : للتكتلات الاقتصادية دوافع عديدة تنوع بين الاقتصادية و غير الاقتصادية على

النحو التالي:

#### أ/ الدوافع الاقتصادية :

- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج وهذا ما قد يساهم في حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات و التقلبات و السياسات الأجنبية.<sup>1</sup>
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة و القضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر.
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية حيث تلجأ الدول للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية وذلك من أجل درء المخاطر التي يمكن أن تعرضها في المستقبل فيصبح التكتل بمثابة الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة ، ولهذا تتحمس الدول النامية للانضمام لتلك التكتلات بغية تجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر فيها.<sup>2</sup>

#### ب/ الدوافع السياسية:

قد يكون الدافع من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويتجلى ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها<sup>3</sup>، ولكن يعترض من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي فيبدأ بتكتل اقتصادي في إحدى أشكاله على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة على أمل أن يمهد هذا الاتحاد أو السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي، وذلك بشعور شعوب دول التكتل بوحدة مصالحها الاقتصادية واحتمال أن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض و التشاور مما قد يسهل في النهاية تحقيق الوحدة السياسية. فتشابه العلاقات الاقتصادية يساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهم و بالتالي تجنب الخطر السياسي، ومثال ذلك حل الصراع الذي كان قائما بين فرنسا و ألمانيا بعد تأسيس " الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951"، كذلك دور "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين البرازيل و الأرجنتين. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك بغية تعزيز الأمن القومي و السلام وتطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

#### ج/ الدوافع الأمنية:

إن الهدف لدى عدد كبير من الدول من وراء التكتل الاقتصادي هو رغبتها في تشكيل وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، وهذا ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من ضرورة تأسيس اتحاد أوروبي وتقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون لها قوتها السياسية والعسكرية فتضع لها مكانة خاصة بها وتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي و السوفييتي موقف قوة وتعزز بدورها من فرص السلام العالمي.<sup>4</sup> فالاستقرار الأمني يعد عاملا أساسيا وركيزة مهمة يجب توافرها و الحفاظ عليها ضمانا لنجاح أي شراكة أو تكتل و بالأخص الجانب الاقتصادي منه .

### 4.1 مراحل التكتلات الاقتصادية: تبدأ التكتلات الاقتصادية من أبسط الأشكال إلى أكثرها تطورا وهي:

<sup>1</sup> بن سعيد، محمد، (2009)، "العولمة و التكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري". أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجبلالي اليابس، سيدي بالعباس، الجزائر، ص136.

<sup>2</sup> محمد، عمر مصطفى، (2014)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"، نفس المرجع السابق، ص53.

<sup>3</sup> عبد الرحيم، إكرام، (2002)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، نفس المرجع السابق، ص54-55.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص55.

\* **منطقة التجارة الحرة:** في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينها، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود المفروضة على سلع الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكتل.<sup>1</sup>

ولا تمنع مناطق التجارة الحرة الدول الأعضاء من تعديل اتفاقياتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء، ولا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة. ولا تتضمن مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة لتنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، أو تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية وغيرها.<sup>2</sup>

\* **الاتحاد الجمركي:** يعد الاتحاد الجمركي صورة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة، حيث يحدث إلغاء كامل للحدود الجمركية التي تفصل بين دولتين أو أكثر واندماجها في وحدة جمركية واحدة، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي. ويلاحظ أن الاتحاد الجمركي و منطقة التجارة الحرة يتفقان في إلغاء التعريفات الجمركية ما بين الدول الأعضاء لكن يوجد فارق هام ما بين هذين الشكلين للتكتل الاقتصادي، ففي الاتحاد توجد تعريفات جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي بينما في منطقة التجارة الحرة تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء في المنطقة بتعريفاتها الخاصة بما مع الدول غير الأعضاء في منطقة التكتل.<sup>3</sup>

ويتيمز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك من حيث القيود التي يفرضها على الدول الأعضاء فيما يخص عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، فلا بد من موافقة الدول الأعضاء.

\* **السوق المشتركة:** ويتم فيها بالإضافة إلى شروط الاتحاد الجمركي وما ينطوي عليه من حرية التجارة بين الدول الأعضاء وتوحيد سياساتها التجارية مع العالم الخارجي أن ترقى العلاقة إلى شكل أفضل بحيث تلغى القيود على حركية عوامل الإنتاج، ومن ثم يتم تحرير تنقلات الأشخاص ورأس المال بين الدول الأعضاء.<sup>4</sup>

\* **الاتحاد الاقتصادي:** تعتبر الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي، وهي مرحلة حاسمة تتضمن ما يسمى بتكامل السياسات. حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص و إنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل.<sup>5</sup>

## 2- نماذج لأهم التكتلات الاقتصادية في العالم

إذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت تطورات وظواهر متعددة فإن هناك ظاهرة واضحة فرضت وجودها على الساحة الدولية، ألا وهي تنامي تأسيس التكتلات الاقتصادية وقد تحقق ذلك في جميع مناطق العالم، وستقف بإيجاز عند أهمها في كل من أفريقيا و آسيا و أمريكا الشمالية وأوروبا على النحو التالي:

<sup>1</sup> عبد الحميد , عبد المطلب, (2006). **اقتصاديات المشاركة الدولية ( من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**. الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 17-18.

<sup>2</sup> عبد الرحيم , إكرام, (2002). **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة**، نفس المرجع السابق، ص 63.

<sup>3</sup> عبد المجيد, محمد توفيق, (2013). **العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرين**. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 117.

<sup>4</sup> محمد , محمود يونس . نجا , علي عبد الوهاب, (2016). **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية معدلات التبادل، العولمة والتكتلات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، الصرف الأجنبي**، نفس المرجع السابق ص 192.

<sup>5</sup> عوض الله , زينب حسين, (2008). **العلاقات الاقتصادية الدولية و النظريات المفسرة للتبادل الدولي، العلاقات النقدية و المالية الدولية، اتفاقية منظمة التجارة العالمية**. الاسكندرية: دار الجماعة الجديدة للنشر، ص 300.

## 1.2 التكتلات الاقتصادية في إفريقيا:

تشهد القارة الأفريقية حركة نشطة واتجاها متزايدا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية، أو تفعيل القائم بينها لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية ومن أهم هذه التكتلات :

• **السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ( الكوميسا):** تعد الكوميسا COMESA أهم و أحدث محاولات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية.<sup>1</sup> وترجم كلمة الكوميسا على أنها السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا The Common Market Of East And Southern Of Africa وهي الحروف الأولى لكلمات الترجمة الانجليزية وتم تداول المصطلح عربيا "الكوميسا" لسهولة التداول بين المختصين و أجهزة الإعلام.<sup>2</sup>

وتعتبر الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا، حيث تجمع مجموعة من الدول ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل فيما بينها من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ومواجهة تحديات العولمة بمختلف أنواعها وتغطي الكوميسا مساحة جغرافية واسعة تكاد تعادل 41 % من مساحة القارة الأفريقية ضف إلى ذلك أنها تضم نصف سكان القارة تقريبا ( حوالي 380 مليون نسمة).<sup>3</sup> وهي أكبر التجمعات الاقتصادية في أفريقيا بضمها (20) دولة متجاورة جغرافيا تمتد من شمال القارة إلى شرق وجنوبها حيث نلمس بعضا من تشابه ظروف الدول الأعضاء الاقتصادية و السياسية والاجتماعية<sup>4</sup>، وهذه الدول هي: أنغولا، بورتوريكو، جزر القمر، الكونغو، إريتريا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، رومانيا، سيشل، السودان، زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، مصر، أثيوبيا، سوازيلاند. وترجع نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق و الجنوب الأفريقي مبادراتها نحو تكوين تنظيم إقليمي للتعاون فيما بينها ، ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ الدفع بالتكامل نحو الأمام فوقع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982. وبعدها اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 ودخلت حيز التنفيذ في 8 ديسمبر 1994، وقد تحولت إلى منطقة التجارة الحرة منذ أكتوبر 2000.<sup>5</sup>

وقد قامت الكوميسا على مجموعة من الأهداف والمبادئ منها:

### أ/ الأهداف:

• تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، واتخاذ ، سياسات اقتصادية واسعة النطاق وبرامج من شأنها رفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء مع توثيق العلاقات فيما بينها.<sup>6</sup>

• التعاون في إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي و المحلي بما في ذلك التشجيع المشترك للبحث و التعامل مع العلوم و التكنولوجيا الدافعة لعملية التنمية فمن المعروف أن حالة التردّي التي وصلت إليها اقتصاديات الدول الأفريقية بصفة عامة ترجع أساسا إلى انعدام القدرة على توظيف الموارد و الإمكانيات المتاحة لتلك الدول بالأساليب العلمية الحديثة، وفي هذا السياق أشارت اتفاقية الكوميسا إلى

<sup>1</sup> عبد المجيد، 2004، ص 231.

<sup>2</sup> عبد الحميد ، عبد المطلب ،(2004) ،السوق الإفريقية المشتركة و الاتحاد الأوروبي ،نفس المرجع السابق ص 12.

<sup>3</sup> محمد ، عمر مصطفى،(2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة" ،نفس المرجع السابق ،ص 232.

<sup>4</sup> السبسي ، صلاح الدين حسن، (2014). البورصات و الأسواق العالمية، دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية. القاهرة: دار الكتاب الحديث ،ص 109.

<sup>5</sup> محمد ، عمر مصطفى،(2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة" ،نفس المرجع السابق ،ص 233.

<sup>6</sup> السبسي ، صلاح الدين حسن، (2014). البورصات و الأسواق العالمية، دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية ،نفس المرجع السابق ،ص 111.

ضرورة انسياب استثمارات القطاع الخاص إلى ضرورة إتباع الدول الأعضاء لسياسات شاملة ومتوافقة تعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص إلى السوق المشتركة.

• تحسين هياكل الإنتاج و التصنيع لإيجاد نوع من السلع و الخدمات ذات جودة عالية تكون لها القدرة على المنافسة في السوق المشتركة.<sup>1</sup>

• التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الأفريقية المشتركة وباقي دول العالم وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية وذلك حتى لا تبقى هذه الدول بمعزل عن العالم الخارجي.<sup>2</sup>

• التوسع في النشاط الزراعي وتفعيل وزيادة التعاون في مجال الأبحاث الزراعية وزيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء في المنطقة ووضع آليات التعاون في تصدير السلع الزراعية, وزيادة معدلات التنمية الريفية.

#### ب/ المبادئ:

- حرية حركة رأس المال وتطبيق قانون الاستثمار المشترك بغرض خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي
- تحرير حركة الأفراد ووضع الترتيبات المشتركة بين الدول الأعضاء.<sup>3</sup>
- التعاون بين الدول وتنسيق السياسات، وتكامل البرامج بين الأعضاء.<sup>4</sup>
- تشجيع ومساندة النظم الديمقراطية.
- صيانة السلام الإقليمي و الاستقرار ويستند هذا المبدأ إلى رؤية مفادها أن التعاون بين دول المنظمة في المجالات الاقتصادية يعد وسيلة وقائية من الاعتداءات التي يمكن أن تنور في أي وقت, ويرتكز هذا المبدأ على ثلاثة عناصر هي التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة, وتشجيع الحفاظ على البيئة.<sup>5</sup> وتواجه الكوميسا في مسيرتها التكاملية مجموعة من العقبات و المعوقات التي تؤثر على أداء التجمع وتحقيق الأهداف المتبغاة ومن هذه المعوقات ما هو سياسي مثل النزاعات السياسية فالإقليم يتميز بالصراعات السياسية سواء الحروب الأهلية داخل بعض الدول مثل: الكونغو, أو النزاعات الحدودية مثل النزاع في البحيرات العظمى بين رواندا وبورندي. كذلك من بين الأسباب التي تقف كعائق هو عدم وجود آلية إقليمية على مستوى التجمع لفض المنازعات, دون أن ننسى النفوذ الأجنبي الذي يتدخل تحت ما يسمى الدول المانحة أو الصديقة مثل التدخل في جنوب السودان ودارفور, زد على ذلك التنافس الأمريكي الفرنسي الذي يؤثر سلبا على الإستقرار في المنطقة.<sup>6</sup>

دون أن ننسى ضعف وعدم ترسيخ مؤسسات سياسية تستطيع التعامل مع التكتل بنجاح ودفعه نحو الأمام بمنأى عن الصراعات الداخلية وصراع المجموعات المتنافسة من أجل مصالحها المشتركة.

ومن العوائق الأخرى نجد العراقيل الاقتصادية التي تحد من تطور مسيرة التكتل وأهمها:<sup>7</sup>

<sup>1</sup> محمد , عمر مصطفى,(2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة" ، نفس المرجع السابق ،ص 237.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ،ص 237.

<sup>3</sup> السبسي , صلاح الدين حسن, (2014). البورصات و الأسواق العالمية, دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية ، نفس المرجع السابق ،ص 112-113.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق ،ص 112-113.

<sup>5</sup> السبسي , صلاح الدين حسن, (2014). البورصات و الأسواق العالمية, دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية ، نفس المرجع السابق ،ص 113.

<sup>6</sup> محمد , عمر مصطفى,(2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة" ، نفس المرجع السابق ،ص 248-249.

<sup>7</sup> نفس المرجع السابق ،ص 250-251.

\* صعوبات النقل ويعد أحد أهم المشاكل التي تواجه تكتل الكوميسا سواء نقل السلع أو الأفراد حيث يلاحظ عدم وجود خطوط مباشرة للنقل بمختلف أنواعه، البري و البحري و الجوي بين معظم دول السوق دون أن ننسى كبر مساحة دول الكوميسا وسوء الأحوال السياسية بين دول المنطقة.

\* مشكل العمالة فالموارد البشرية هي الأساس لثروة الأمم فهي تتميز بضعف التكوين و التدريب وقلة الخبرة.

\* مناخ الاستثمار في دول الكوميسا غير جاذب للاستثمار الأجنبي ومن أسبابه العمالة غير المدربة، التكلفة الإدارية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمار.

\* قصور الدعاية و الإعلان، وغياب الدراسات الاقتصادية و التسويقية

\* تفتقر هذه الدول إلى قواعد ونظم المعلومات التسويقية مما يصيب القطاع الخاص بالإحباط الشديد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات التسويقية و الاستثمارية السليمة<sup>1</sup>.

**2-2 التكتلات الاقتصادية في آسيا :** نجحت الدول الآسيوية في نمو وتطوير اقتصادياتها، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات اقتصادية لعل أبرزها :

**• رابطة دول جنوب شرق آسيا:**

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا عام 1967 بمدينة بانكوك عاصمة تايلاند وكانت نوعا ما تقترب من الحلف السياسي لمواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام، كمبوديا ولاوس وبورما، لذلك كان التركيز في البداية على التنسيق السياسي وكانت المبادرة من خمس دول هي:

ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة ، تايلاند، الفلبين. وتعتبر ماليزيا من المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، في ميدان توحيد سياسات وطنية لحماية الصناعات الناشئة، بالخصوص بعد الأضرار التي لحقت بها جراء الحماية من طرف الدول المتقدمة تجاه صادرات تلك الدول.<sup>2</sup>

إرتبط نشوء رابطة الآسيان بمجموعة متغيرات إقليمية وعالمية شهدتها المنطقة، كان أبرزها ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وبداية ظهور دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية متنامية تسعى لإيجاد دور لها على الساحة العالمية ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل: الاتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

كذلك اندثار الصراع الإيديولوجي الأمريكي السوفياتي وما نجم عنه من نهاية الحرب الباردة وبداية التحول بشكل فعلي من المنافسة العسكرية السياسية التي ميزت طيلة فترة 1945 إلى نهاية 1989 وما ميزها من سيادة الصراع إلى مرحلة أخرى ميزتها الحرب الاقتصادية بحيث ظهرت وتنامت التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسيفيكي " آبيك"...الخ بالإضافة لذلك زيادة الدول المقتنعة بنظريات الاقتصاد الحر في أواخر الثمانينات وإعتناقها لآلياته، وما خلفه هذا التوجه من زيادة تنامي التكتلات الاقتصادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - حاتم ، سامي عفيفي، (2005). **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ص 310.

<sup>2</sup> محمد ، عمر مصطفى، (2014). **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"**، نفس المرجع السابق، ص 253-254.

<sup>3</sup> السبسي، صلاح الدين حسن، (2014). **البورصات و الأسواق العالمية، دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية**، نفس المرجع السابق، ص 100.

<sup>4</sup> معراف ، إسماعيل، (2012). **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 39-40.

وتمثل رابطة الآسيان أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الآسيوية وتضم في عضويتها غالبية الدول الواقعة في جنوب آسيا و التي يقع في مقدمتها: ماليزيا, باكستان, سنغافورة, نيوزيلندا, اندونيسيا, فيتنام, سلطنة بروناي, لاوس, كمبوديا, مينمار, تايلاند, الفلبين. وفي قمة الآسيان المنعقدة بنوفمبر 2002 بنيوزيلندا تم الموافقة على انضمام الصين إلى الآسيان.<sup>1</sup>

وفي عام 1992 تم التوقيع على إعلان سنغافورة لإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان بهدف إزالة جميع الحواجز الجمركية تدريجيا. وكان نموها نموذجا خاصا للنمو الرأسمالي يختلف عن النماذج الرأسمالية الاشتراكية التقليدية ويدور محور هذا النموذج حول المزج بين الدور التخطيطي القوي للدولة, والمبادرة الفرعية للقطاع الخاص الرأسمالي, فالدولة لها دور محوري في عملية التخطيط العام من خلال تحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها ولكنها لا تملك وسائل الإنتاج. وفي تطبيق نموذجه ركزت دول الآسيان على تعبئة الموارد الذاتية, ودفع القطاع الرأسمالي إلى تطوير تكنولوجيا محلية مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية فهي لم تسمح للقطاع الرأسمالي الخاص بأن يتولى بيع المنتجات الغربية, ولكنها أجبرته على تطوير التكنولوجيا الخاصة به و إنتاجه بما يوافق السوق المحلية.<sup>2</sup>

وقد قامت رابطة الآسيان على مبادئ و أهداف منها:<sup>3</sup>

#### أ/ المبادئ:

- حل المنازعات حلا سلميا وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين دول الرابطة
- احترام استقلال كل دولة عضو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
- توفير الأمن الإقليمي للرابطة و الذي يقوم على أساس ضرورة التعاون العسكري لحماية أية دولة تتعرض للتهديد الخارجي.
- عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث صراعات في المنطقة.

#### ب/ الأهداف :

- تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون و التكافؤ.
- تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.
- وهناك أهداف أخرى نذكر منها:<sup>4</sup>
- تعزيز الأمن و الاستقرار في المنطقة من خلال مبدأ العدالة ودور القانون في العلاقات الدولية و الإلتزام بمبادئ منظمة الأمم المتحدة.
- النهوض بمستوى البرامج الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المنطقة.
- تبادل المساعدات في مجالات التدريب و البحوث التعليمية و المهنية و الفنية و الإدارية.
- تحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و المنتجات الصناعية و تحسين سبل النقل ورفع مستوى المعيشة .
- إن دول رابطة الآسيان كانت تنتمي في وقت سابق إلى دول العالم الثالث واستطاعت بفضل حسن التدبير واتخاذ آليات فعالة أن تتوصل إلى احتلال مراتب جد هامة في الخريطة الاقتصادية للعالم وكان ذلك باعتمادها على معايير منها:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>حاتم , سامي عفيفي, (2005). **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية, التكتلات الاقتصادية بين النظر والتطبيق**. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 321.

<sup>2</sup>عبد المجيد, محمد توفيق, (2013). **العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرين**. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 239.

<sup>3</sup>السيبي, صلاح الدين حسن, (2014). **البورصات و الأسواق العالمية, دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية**, نفس المرجع السابق، ص 101.

<sup>4</sup>نفس المرجع السابق، ص 102.

<sup>5</sup>معراف , إسماعيل, (2012). **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**, نفس المرجع السابق، ص 39-42.

\* **المعيار الأول:** حازز التقنية العالمية، حيث راهنت من البداية على ربح معركة التقنية و التحلي على الطابع التقليدي الذي ميز قطاعها الاقتصادية وهو ما تحقق في مدة زمنية وجيزة، وتجسد في بلوغ عدد براءات الاختراع المحلية العدد نفسه مع إجراءات الاختراع المستوردة، فقد أدركت هذه الدول أن أهم عائق يحد من تطورها وبيعها مرتبطة بالخارج هو مجال التقنية و التكنولوجيا لأن الغرب يقبل بيع التكنولوجيا ولكنه لا يسمح بأن تتمكن شعوب أخرى من إنتاجها وتسويقها لأن في ذلك خطر على مصالحه.

\* **المعيار الثاني:** التحول في الهيكل الصناعي من خلال إعادة النظر في الإنتاج الصناعي والانتقال أولا من صناعات خفيفة إلى صناعات وسيطة ثم صناعة ثقيلة و هذا من أجل إحداث تغيير جذري في النسيج الصناعي وجعله أكثر ملائمة مع الصناعات الحديثة.

\* **المعيار الثالث:** حرصها على التوزيع العادل للثروات على الصعيد الاجتماعي حيث لا تقتصر ثمار النمو على فئة معينة تحتكر الثروة، بل جرى على إقرار عدالة اجتماعية زادت من حرص الأسياويين على تحقيق كبرى النتائج.

\* **المعيار الرابع:** الاستثمار في الموارد البشرية من خلال الإعتناء بالإنسان الآسايوي وتطوير معارفه و الرفع من قدرته الإنتاجية، وجعله أكثر إصرارا على بناء المستقبل و الدخول في المنافسة العالمية الاقتصادية من دون عقد.

## 2-3 التكتلات الاقتصادية في القارة الأمريكية:

شهدت القارة الأمريكية هي الأخرى تشكيل عدة تكتلات اقتصادية سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية وستعرض لأهم تكتلات كالتالي:

### • منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) NAFTA :

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام إتفاقية تجارة حرة مع كندا و المكسيك ومنذ الثمانينات بدأت تفكر في انتهاز سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية محاولة اتباع نهج جديد عوض النمط التقليدي أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق.<sup>1</sup> ولم تكن إتفاقية النافتا إلا نتاج سلسلة من الإتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1965 وقد شملت تجارة السيارات وقطع الغيار وغيرها، ولكن هذا المنحى توقف عن الصعود بسبب انشغال أمريكا بالحرب الباردة وسعيها لتغليب الجانب العسكري و الإيديولوجي عن الجانب الاقتصادي وهذا لايعني أن حجم التعاون الاقتصادي قد توقف بل العكس فقد زادت معدلات الصادرات و الواردات بين الدولتين مما جعلهما ينتقلان إلى خطوة أكثر نضجا حيث انطلقا منذ 1987 في مفاوضات معمقة لأجل منطقة التجارة الحرة.<sup>2</sup>

دخلت مفاوضات منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية حيز التنفيذ عام 1989، أما المكسيك فلقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986 الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاث للدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة نافتا عام 1992 وبدأ سريانها في 1994 كتجمع اقتصادي إقليمي يضم ( أمريكا، كندا، المكسيك).<sup>3</sup> ويلاحظ على إتفاقية النافتا أنها تسعى لمجرد إقامة منطقة تجارة حرة وليس وحدة اقتصادية، ولا يتوقع فتح الحدود وسقوط الحواجز بين أعضائها، وتتضمن احتياطات وقائية تمنح أي من الدول الأعضاء فيها الحق في إعادة فرض تعريفات جمركية في حالة تعرض أي من الصناعات الوطنية لمشاكل خطيرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد , عمر مصطفى، (2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"، نفس المرجع السابق، ص 77.

<sup>2</sup> معراف , إسماعيل، (2012). التكتلات الاقتصادية الإقليمية، نفس المرجع السابق، ص 60.

<sup>3</sup> السبيسي , صلاح الدين حسن، (2014). البورصات و الأسواق العالمية، دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية، نفس المرجع السابق، ص 259.

<sup>4</sup> عبد المجيد، محمد توفيق، (2013). العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرين، نفس المرجع السابق، ص 259.

وقامت النافتا على جملة من المبادئ و الأهداف أهمها :

#### أ/ المبادئ:<sup>1</sup>

- تحسين سياسات الإستثمار في السلع و الخدمات
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في مختلف القطاعات
- يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر

#### ب/الأهداف: على رأسها

- تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء و إحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة
- قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.
- زيادة قوة التفاوض لدول التكتل و القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي , مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادراته.

وقد حققت اتفاقية التجارة الحرة النافتا مكاسب هامة لدول التكتل منها.<sup>2</sup>

\* **بالنسبة للمكسيك:** ساعدت اتفاقية النافتا المكسيك في تنفيذ سياستها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة سياسات السوق و الاتصالات والنقل البري. كما أنه زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي, زد على ذلك الحد من الهجرة المكسيكية إلى الأراضي الأمريكية نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.

\* **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:** فتح الأسواق الكندية و المكسيكية أمام الصادرات الأمريكية وزيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك, كما أن المكسيك تعد وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

\* **بالنسبة لكندا:** فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال بين دول التكتل بالإضافة إلى فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية و الشركات العاملة في مجال الطاقة هذا مع الإشتراك في عملية التنقيب و الإنتاج في النفط.

#### 2- 4 التكتلات الاقتصادية في أوروبا:

أدت الحرب العالمية الثانية إلى فقدان الدول الأوروبية لزعامتها الدولية بما فيها الاقتصادية والعسكرية وأصبحت عاجزة عن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي, الأمر الذي نجم عنه تأسيس الدول الأوروبية لتكتل اقتصادي أصبح يسمى بعد تطوره بصورة كاملة بالاتحاد الأوروبي وهو ما سنعرضه كالتالي:

#### أ/ جماعة الفحم و الصلب:

انطلقت النخبة السياسية الأوروبية تفكر في سبل جديدة لإقامة تعاون سياسي وبعث مجالات تجارية لإنعاش الاقتصاد الأوروبي, وكانت الانطلاقة منذ 1951 بتأسيس جماعة الفحم و الصلب تجسيدا لفكرة السيد: "روبرت شومان" و "جان مونييه" عام 1950,

<sup>1</sup> محمد , عمر مصطفى,(2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب

مختلفة" ،نفس المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 90-96.

وقد لاقت الفكرة ترحيبا كبدية للتكامل بين ألمانيا وفرنسا إدراكا منهم بضرورة العمل للحفاظ على السلام المستقبلي من خلال فكرة التكامل بين الدولتين.<sup>1</sup>

هذا و تم التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم و الصلب في 18 أبريل 1951, ودخلت حيز التنفيذ في 23 جويلية 1952 وضمت كل من: فرنسا و ألمانيا, إيطاليا, بلجيكا, هولندا و لوكسمبورغ.

كانت الجماعة تدار بواسطة " سلطة عليا" تخضع لرقابة الهيئات التي تمثل الحكومات و أعضاء البرلمان و القضاء المستقل. و تتألف من تسعة أعضاء يعينون من رعايا الدول الأعضاء, و هي الفرع التنفيذي, أما اللجنة الاستشارية فتتألف من 51 عضوا من المنتخبين و التجار ونقابات العمال, و المجلس الوزاري يتألف من ممثلين عن الدول لأعضاء. و تعين استشارته او موافقته قبل اتخاذ السلطة العليا قرارات معينة.

أما مقر الجماعة فهو بمدينة لوكسمبورغ.

وأهم ما نتج عن جماعة الفحم و الصلب حسب الملاحظين:<sup>2</sup>

\* تعتبر هذه الخطوة اختبار لنوايا الدول الأعضاء في رغبتهم لإنهاء الحروب من خلال بنية جديد تتعاون الدول الأعضاء من خلاله في المجال الاقتصادي, وفرصة لالتقاط الأنفاس بعد حرب فقدت خلالها الدول ملايين البشر.

\* مساهمة النجاح الكبير الذي تحقق في إطار الجماعة في تشجيع الدول الأعضاء على المضي مستقبلا في توسيع مجال التعاون.

#### **ب/ الجماعة الاقتصادية الأوروبية و الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية:**

إن إصرار الدول الست على تطوير التكامل في مجالات أخرى فتح الباب على مصراعيه أمام حلم أوروبي تدريجي جديد, وقد اختلفت الآراء في هذه الخطوة إلا أن استقر الأمر على تأسيس لجنة خاصة عرفت باسم " لجنة سيالك" نسبة لوزير الخارجية البلجيكي "هنري سيالك" والذي كان من دعاة التكامل الأوروبي وكانت مهمة اللجنة سعيها في ضم دول جديدة لتوسيع التكامل الأوروبي.<sup>3</sup>

وبعد عدة مباحثات عقد اجتماع في روما في مارس 1957 بين الدول الست و أسفر عن معاهدتين:<sup>4</sup>

\* **المعاهدة الأولى:** وتقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

\* **المعاهدة الثانية:** تتعلق بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

وتم التوقيع عليها في روما في 25 مارس 1957 ودخلتا حيز التنفيذ في جانفي 1958.

وأهم ما جاءت به معاهدة روما ما يلي:<sup>5</sup>

- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
- توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية
- وفي عام 1967 تم دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم و الصلب و الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية.

<sup>1</sup> عبد الستار, محمد بدري, (2016). " السوق الأوروبية المشتركة ". على الموقع: <https://m.aawsat.com>, تاريخ الزيارة: 2019/04/23

<sup>2</sup> حاتم, سامي عفيفي, (2005). **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية, التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**, نفس المرجع السابق, ص 156.

<sup>3</sup> عبد الستار, محمد بدري, (2016). " السوق الأوروبية المشتركة ". على الموقع: <https://m.aawsat.com>, تاريخ الزيارة: 2019/04/23.

<sup>4</sup> عبد الحميد, عبد المطلب, (2004), **السوق الإفريقية المشتركة و الاتحاد الأوروبي**, نفس المرجع السابق ص 59.

<sup>5</sup> أبو شرارة, علي عبد الفتاح, (2007). **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**, القاهرة: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة, ص 403.

وعمل الأوروبيين على إدخال تعديلات على المؤسسات الوحيدة القائمة كما سنرى:

### \* القانون الأوروبي الموحد:

انطلقت العديد من المحاولات لإدخال تعديلات على نظام الجماعات الأوروبية القائم بمقتضى اتفاقيتي "باريس و روما". ومن بينها انعقاد المجلس الأوروبي المنعقد ب ميلانو في جوان 1985 و الذي حاول التوفيق بين المشاريع المختلفة الهادفة لبناء الاتحاد الأوروبي. وبعد التشاور في جلسة ميلانو تم الدعوة إلى قمة لوكسمبورغ في 1985 و التي صدر عنها الاتفاق الأوروبي الموحد.<sup>1</sup> وقد تم التوقيع على وثيقة القانون الأوروبي الموحد في فبراير 1986 وقد عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلا جوهريا حيث أشارت لانتقال المجموعة الأوروبية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة وتحوّل أوروبا إلى كتلة اقتصادية واحدة تتمتع بامتيازات كبيرة من ذلك إلغاء الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء وحرية شبه كاملة لانتقال الأشخاص و البضائع و الخدمات بين أعضائها.<sup>2</sup>

كما نص القانون الأوروبي الموحد على التعاون السياسي وحدد هيئات التعاون السياسي المثلة في أعلى مرجع وهو حكومتها، وعزز من سلطات البرلمان الأوروبي وكرس قواعد السلوك الدبلوماسية.<sup>3</sup>

### \* معاهدة ماستريخت:

من أهم المنعطفات التي شهدتها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي خلال مسيرته هو معاهدة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991 وقد تضمنت المعاهدة خطوات مرحلية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة.<sup>4</sup> وهي اتفاقية تهدف لإقامة وحدة أوروبية شاملة، وأخذت المعاهدة اسمها من مكان توقيعها حيث تم التوقيع عليها في مدينة ماستريخت الهولندية القريبة من الحدود مع ألمانيا و بلجيكا من طرف عدد من القادة الأوروبيين. ففي قمة وصفت بالتاريخية اتفق قادة 12 بلدا أوروبيا في مقدمتهم الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران" و الألماني " هيلموت كول" يوم 9 ديسمبر على تحويل المجموعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي. هذا ووقعت الدول الأوروبية على المعاهدة في 7 فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وقد أنشأت كيانا أوروبيا جديدا وهو الاتحاد الأوروبي.<sup>5</sup>

وأهم ما جاءت به معاهدة ماستريخت:

- تحول اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي وهذا يدل على أن أهدافها أصبحت أعم وأشمل من الأهداف الاقتصادية مثل: البحث العلمي، التنمية، الصحة، الأمن... الخ
- توحيد السياسة الخارجية و السعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك.
- وجاء أيضا في المعاهدة:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - المرزوقي، أنس، (2014). " مراحل بناء الاتحاد الأوروبي ". الحوار المتمدن، ع4333. على الموقع: [3w.ahwar.org](http://3w.ahwar.org), تاريخ الزيارة: 2017/07/31.

<sup>2</sup> معراف، إسماعيل، (2012). التكتلات الاقتصادية الإقليمية، نفس المرجع السابق، ص 25.

<sup>3</sup> كمال، محمد مصطفى، نهرا، فؤاد، (2001). صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية. لبنان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نفس المرجع السابق ص 129.

<sup>4</sup> عياد، محمد سمير، (2013). التكامل الدولي دراسات في النظريات والتجارب. شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، ص 121-122.

<sup>5</sup> صاغور، هشام، (2010). السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ص 59.

<sup>6</sup> السبيسي، صلاح الدين حسن، (2007). النظم والمنظمات الإقليمية و الدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير و التنفيذ. القاهرة: دار الفكر العربي، نفس المرجع السابق ص 300-301.

- إلغاء كافة الحواجز وتحرير حركة السلع و الخدمات بين الدول  
- إصدار عملة نقدية موحدة وإقامة بنك أوروبي مركزي في موعد أقصاه 1999/01/1  
هذا وأُعيد اليورو كعملة رسمية بشكل فعلي في 1 جانفي 1999, وإبتداء من جويلية 2002 تم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.  
وقد عرف الاتحاد الأوروبي معاهدات أخرى كلها إصلاحية مثل: معاهدة أمستردام 1997 ومعاهدة نيس في 2000 ومعاهدة لشبونة أو كما سميت بمعاهدة الإصلاحات والتي كانت بديلا عن الدستور الأوروبي الموحد الذي رفضته بعض الدول.  
ويضم الاتحاد الأوروبي حاليا 27 دولة حيث انطلق من 06 دول مجموعة الفحم و الصلب فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا, هولندا و لوكسمبورغ ثم في 1973 انضمت كل من بريطانيا و الدنمارك وإيرلندا, وفي 1981 اليونان وفي 1986 كل من اسبانيا و البرتغال ثم النمسا وفنلندا والسويد عام 1995.  
وفي ماي 2004 انضمت 10 دول جديدة لعضويته<sup>1</sup> وهي: قبرص, جمهورية التشيك, استونيا, هنغاريا, لاتفيا, ليتوانيا, مالطا, بولندا, سلوفاكيا, سلوفينيا. وانضمت بلغاريا ورومانيا في 2007, وكرواتيا في 2013  
هذا وتسير الاتحاد الأوروبي مجموعة من الأجهزة التي تميزه عن غيره من التكتلات الاقتصادية ونذكر أهمها:  
\* **مجلس الاتحاد الأوروبي**: يتشكل من رؤساء الدول و الحكومات ويتولى وضع السياسة العامة للاتحاد في الشؤون المختلفة.  
\* **البرلمان الأوروبي**: يتكون من نواب منتخبين ل 5 سنوات, ويلعب دور المشرع في الاتحاد كما يراقب نشاط الاتحاد الأوروبي.  
\* **المفوضية الأوروبية**: وهي عبارة عن الهيئة التنفيذية للاتحاد ولها مهام كالإصلاح الإداري و الشؤون الاقتصادية و النقدية وتقديم مقترحات للبرلمان.  
\* **محكمة العدل الأوروبية**: تنظر في الشكاوي المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية, كما تختص بتفسير المعاهدات وتنظر في قضايا التعويض عن الأضرار.  
وفي الأخير يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يعد من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البنية و الهياكل التكميلية و من حيث الاستمرار في العملية التكميلية, وهو يهيمن على ثلث التجارة العالمية و يحصل على أكبر دخل قومي في العالم, كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي. وهو يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى لأن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي وحتى إن كان يركز على تقوية الهياكل و البنى الاقتصادية للاتحاد, إلا أنه يسعى للعب دور مهم أكثر فاعلية في كافة المجالات بما فيها السياسية و الدفاعية, هذا في ظل مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها و أهمها: نمو أحزاب اليمين المتطرف وتفاوت نسب التنمية هذا داخليا, أما التحديات الخارجية فأهمها مشكل الهجرة غير الشرعية الإرهاب وهذا ما سيتطلب جهودا أكبر من طرف دول الاتحاد لمواجهة هذه الصعاب.

### الخاتمة:

يعيش العالم اليوم اضطرابات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة أخرى في مسار سياساتها الاقتصادية , إذ أضحت اليوم هذه الاضطرابات تحول دون تحقيق مستويات التنمية ومتطلباتها الأخرى بجهد منفرد, من دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل المنافع المشتركة و تقاسمها, ويعد التكامل الاقتصادي بين الدول النامية جانبا من جوانب متعددة, يدخل في استراتيجية التنمية إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية فردية ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكتلات الاقتصادية شرعيتها و مبرراتها.

<sup>1</sup> - مانع , جمال عبد الناصر, (2006). **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع, ص330.

ظهرت التكتلات الاقتصادية على الخريطة السياسية ضمن الجغرافية السياسية، التي تعد المتغير الاقتصادي الرئيسي القائم على الإجراءات و الترتيبات التي تسعى إلى التكامل بين مجموعة من الدول المتحانسة جغرافيا و ثقافيا و سياسيا وهدفها تحقيق مكاسب اقتصادية و استثمارية، فضلا عن تطوير التجارة البينية

والنهوض بالبنى التحتية، لتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع مستويات التنمية بمختلف أشكالها ، ولعل ما يميز هذه التكتلات بدافع إنشائها هو بروز التحدي الاقتصادي على باقي التحديات و لا سيما السياسي التفاوضي منها، و الأمني السيادي في ميدان العلاقات الدولية لهيكلية التنظيم الدولي و إعادة توزيع الأدوار بين الدول من حيث درجة تأثيرها في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية.

من خلال دراستنا لتطور ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم وتفصيلنا في بعض التجارب فقد اتضح لنا أنه لولا وجود درجة من الانسجام السياسي و الثقافي و الإعلامي، فإن معظم التكتلات الاقتصادية ما كانت لتنجح و باءت بالفشل. و بمنحنا الاتحاد الأوروبي دليلا هاما على أهمية الانسجام السياسي و الثقافي الذي يلعب دورا كبيرا في نجاح الانسجام الاقتصادي. وتكشف التجارب التي مررنا عليها بهذه الدراسة خاصة تكتل "الآسيان" و "الاتحاد الأوروبي" تدرجها في تحقيق الأهداف التي وضعتها في ميثاق تأسيسها، فلم تبدأ مثل هذه التكتلات بطموحات كبيرة أو مستحيلة بقدر ما بدأت بطموحات محددة ومتواضعة وانتقلت منها إلى ما هو أكبر وأصعب طموحا مع مرور الوقت.

ومن أبرز الملامح المرتبطة بهذه التكتلات تغليب المصالح الاقتصادية على الاختلافات السياسية، فهم يضعون خلافاتهم السياسية جانبا وينظرون إلى الأمر بعين المصلحة الاقتصادية المحققة من جراء الاندماج في مثل هذه التكتلات وهو ما كان سببا في نجاح بعض التكتلات وسببا في فشل الكثير منها، وما تجارب القارة الإفريقية إلا مثالا على ذلك. وفي الأخير يمكن القول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تعد ترفا أو مشروعا سياسيا دعائيا بقدر ما أصبحت مطلبا حياتيا هاما. وتلعب هذه الظاهرة دورا هاما في مساعدة الدول على اختلافها و النامية منها على وجه الخصوص في المحافظة على أمنها من ناحية، وعلى أن تقلل مخاطر العولمة و القوى الاقتصادية أو الشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى.

## قائمة المراجع :

### الكتب:

- أبو شرارة , علي عبد الفتاح , (2007). الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات , القاهرة : دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة.
- حاتم , سامي عفيفي, (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية, التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- السبسي , صلاح الدين حسن, (2014). البورصات و الأسواق العالمية, دور المنظمات و التكتلات الدولية و الأهلية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- السبسي, صلاح الدين حسن, (2007).النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير و التفعيل. القاهرة: دار الفكر العربي.
- صاغور, هشام, (2010). السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط . الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- عبد الحميد , عبد المطلب, (2006).اقتصاديات المشاركة الدولية ( من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز). الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الحميد , عبد المطلب, (2004).السوق الإفريقية المشتركة و الاتحاد الأوروبي. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عبد الرحيم , إكرام, (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- عبد المجيد, محمد توفيق, (2013). **العولمة و التكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الواحد والعشرين**. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
  - عوض الله, زينب حسين, (2008). **العلاقات الاقتصادية الدولية و النظريات المفسرة للتبادل الدولي, العلاقات النقدية والمالية الدولية, اتفاقية منظمة التجارة العالمية**. الاسكندرية: دار الجماعة الجديدة للنشر.
  - عياد, محمد سمير, (2013). **التكامل الدولي دراسات في النظريات و التجارب**. شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع.
  - كمال, محمد مصطفى, نهرا, فؤاد, (2001). **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية**. لبنان: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
  - مانع, جمال عبد الناصر, (2006). **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع.
  - محمد, عمر مصطفى, (2014). **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"**. القاهرة: مؤسسة طبية للنشر و التوزيع.
  - محمد, محمود يونس. نجا, علي عبد الوهاب, (2016). **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية معدلات التبادل, العولمة والتكتلات الاقتصادية, التكامل الاقتصادي, الصرف الأجنبي**. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
  - معارف, إسماعيل, (2012). **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الرسائل:**
- بن سعيد, محمد, (2009), **" العولمة و التكتلات الاقتصادية من المنظور الجزائري"**. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجبلالي اليابس, سيدي بالعباس, الجزائر
  - بوشول, السعيد, (2015), **" مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وأثاره على اقتصاديات الدول الخليجية"**, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, تخصص تجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر.
- المواقع الإلكترونية:**
- عبد الستار, محمد بدري, (2016). **" السوق الأوروبية المشتركة "**. على الموقع: <https://m.aawsat.com>, تاريخ الزيارة: 2019/04/23
  - المرزوقي, أنس, (2014). **" مراحل بناء الاتحاد الأوروبي "**. الحوار المتمدن, ع4333. على الموقع: [3w.ahwar.org](http://3w.ahwar.org), تاريخ الزيارة: 2017/07/31